

Distr.: General  
3 January 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## حلقة النقاش التي تُعقد مرة كل سنتين لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية

### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

#### موجز

يُعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 10/48، موجزاً لحلقة النقاش التي تُعقد مرة كل سنتين بشأن الحق في التنمية، المعقودة في 15 أيلول/سبتمبر 2022، خلال دورة المجلس الحادية والخمسين. وركزت المناقشة على موضوع "بعد 35 عاماً: مسارات السياسة العامة لتفعيل الحق في التنمية". وفي إطار التحضير لاجتماع الذكرى السنوية الرفيعة المستوى في الدورة الثانية والخمسين للمجلس، أتاحت حلقة النقاش فرصة لإمعان النظر في الرؤية التحويلية لإعلان الحق في التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 1986، من أجل تهيئة بيئة تمكينية للتنمية، بما يشمل أعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة والانتعاش بعد الجائحة. وأعدت المناقشة التأكيد على التزام الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بحق الإنسان في التنمية ومضاعفة الجهود لتفعيله على جميع المستويات. واستعرض المشاركون التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بتنفيذ الحق في التنمية من منظور السياسات وتشاطروا الممارسات الجيدة والأفكار بشأن سبل المضي قدماً.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 23/42، تنظيم حلقة نقاش تُعقد مرة كل سنتين بشأن الحق في التنمية، اعتباراً من دورته الخامسة والأربعين، بمشاركة الدول الأعضاء وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى. وعُقدت حلقة النقاش الأولى في 17 أيلول/سبتمبر 2020. وأحاط المجلس علماً، في قراره 10/48، بقرار مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حلقة النقاش التي تعقد مرة كل سنتين التي أجريت خلال الدورة الخامسة والأربعين للمجلس<sup>(1)</sup>، وطلب إلى المفوضية السامية أن تنظم، وفقاً لقرار المجلس 23/42، حلقة النقاش التي تعقد مرة كل سنتين في الدورة الحادية والخمسين للمجلس. كما طلب إلى المفوضية أن تعد تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش وتقدمه إلى المجلس في دورته الثانية والخمسين. وعُقدت حلقة النقاش الأولى في 15 أيلول/سبتمبر 2022<sup>(2)</sup>.

2- وركزت حلقة النقاش على دور السياسات كأدوات أساسية للحوكمة على جميع المستويات لتفعيل الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تحول دون إعماله، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمضي قدماً معاً على خلفية التحديات والأزمات المترابطة والمتعددة. وتمثلت أهداف المناقشة فيما يلي: (أ) تحليل الآثار الإيجابية للسياسات على إعمال حق الأفراد والشعوب في التنمية، من خلال تحديد بيانات وأمثلة ملموسة وأنماط واتجاهات؛ و(ب) إنكاء الوعي بأهمية السياسات التي تنهض بحقوق الإنسان في تعزيز إعمال الحق في التنمية، وهو حق غير قابل للتجزئة ومتشابك مع جميع حقوق الإنسان الأخرى؛ و(ج) النظر في سبل صوغ السياسات الرامية إلى إعمال الحق في التنمية لجميع الناس في جميع الدول، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، من خلال تفعيل واجب التعاون الدولي والتضامن العالمي والعمل الجماعي؛ و(د) تعميم مراعاة الحق في التنمية بين واضعي السياسات، وتعزيز إدماجه في عمليات وضع السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وسد الثغرات التي تشوب السياسات من خلال تطبيق إطار الحق في التنمية على النحو المنصوص عليه في الإعلان وغيره من الصكوك، وقرارات آليات الحق في التنمية ونتائجها؛ و(هـ) تشاطر الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وقصص النجاح المتعلقة بتفعيل الحق في التنمية وواجب التعاون من خلال وضع السياسات وتنفيذها؛ و(و) إرساء أسس المناسبة التذكارية الرفيعة المستوى، بما يشمل ما يتعلق بالتوصيات المقدمة في هذا الصدد، والمقترحات الرامية إلى تعزيز دور الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، ومنظومة الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان، في تفعيل الحق في التنمية.

3- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير فريديكو فيليغاس. وتضمن الجزء الافتتاحي من حلقة النقاش مشاركة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالنيابة ندى الناشف؛ والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن شونغونغ؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سعد الفرارجي. وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش ساكيكو فوكودا - بار، نائبة رئيس لجنة السياسات الإنمائية وأستاذة الشؤون الدولية في جامعة نيو سكول؛ وميهير كانادي، رئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، ورئيس إدارة القانون الدولي، ومدير مركز حقوق الإنسان التابع لجامعة السلام؛ وعطية وريس، الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأوردوخان قهرمان زاده، الرئيس المعين لمنظمة شباب حركة عدم الانحياز.

(1) A/HRC/48/22.

(2) انظر <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/51/Pages/Panel%20discussion.aspx>.

4- وأعقب الجزء الافتتاحي مناقشة تفاعلية شارك فيها ممثلو الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأجاب المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة والتعليقات التي وجهها الحضور وأدلو بملاحظات ختامية.

5- وسُجلت الحلقة ونُشرت على شبكة الإنترنت، وأُتيحت للأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(3)</sup>.

## ثانياً - افتتاح حلقة النقاش

6- ركزت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالنيابة على مركزية الحق في التنمية عند مواجهة التحديات العالمية الحالية المتعددة الأوجه. فلقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن أوجه عدم المساواة القائمة من قبل وفاقمتها. وقد حدّت أعباء الديون التي لا يمكن تحملها من قدرة العديد من البلدان على توفير الحماية الاجتماعية. وأدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم اضطراب سلاسل التوريد العالمية وزيادة التضخم وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية. ووفقاً للبيانات الواردة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن زيادة التضخم قد عمّقت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ ولم تكن العودة إلى العمل متكافئة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛ واتسمت الزيادة في الفقر المدقع بعدم التوازن من حيث نوع الجنس والتوزيع الجغرافي. وقد قوض تلاقي الأزمات التقدم المحرز نحو إعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأضر بالتعافي المستدام من الجائحة.

7- وأشارت إلى تعريف الحق في التنمية، المكرس في إعلان الحق في التنمية (1986). فلقد دعا الإعلان إلى اتباع نهج متكاملة إزاء السلام ونزع السلاح وحقوق الإنسان والتنمية، واستند إلى مبدأ التعاون، مطالباً بتهيئة بيئة تمكينية من خلال علاقات دولية منصفة. وينبغي أن تركز السياسات الرامية إلى تحقيق تلك الرؤية على حقوق الإنسان وأن تتماشى مع روح التضامن العالمي.

8- وفي معرض تقديمها عمل المفوضية في مجال تعميم مراعاة الحق في التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي<sup>(4)</sup>، قالت إن المفوضية سعت، على الصعيد الوطني، إلى تحقيق أمور عدة منها تعزيز قدرة مكاتبها الميدانية على تفعيل هذا الحق من خلال مشروع تجريبي وإجراء أحد حوارات هيرنان سانتا كروز<sup>(5)</sup> في غينيا<sup>(6)</sup>، وعقد مؤتمر وطني في ليبيريا<sup>(7)</sup>. وعلى الصعيد الإقليمي، نظمت المفوضية، في جملة أمور، أحد حوارات هيرنان سانتا كروز في أمريكا اللاتينية والكاريبي<sup>(8)</sup>، ونفذت مشروعاً يتعلق بحقوق الإنسان وتغير المناخ والهجرة في منطقة الساحل<sup>(9)</sup>، محلّ آثار تغير المناخ على حقوق الناس وحياتهم وسبل عيشهم في بعض البلدان الأقل إسهاماً في أزمة المناخ. وبالشراكة مع جامعة السلام

(3) انظر <https://media.un.org/en/asset/k19/k19z9uhrwo>.

(4) انظر <https://www.ohchr.org/ar/development>.

(5) انظر <https://www.ohchr.org/ar/human-rights/economic-social-cultural-rights/hernan-santa-cruz-dialogues>.

(6) انظر <https://www.ohchr.org/en/2021/07/hernan-santa-cruz-conference-contribution-development-human-rights-republic-guinea>.

(7) انظر [https://www.fmprc.gov.cn/mfa\\_eng/wjb\\_663304/zwjg\\_665342/zwbd\\_665378/202206/t2022060\\_10698218.html](https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zwjg_665342/zwbd_665378/202206/t2022060_10698218.html) و [https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch\\_permalink&v=1175467693289481](https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch_permalink&v=1175467693289481).

(8) انظر <https://www.ohchr.org/en/2021/12/hernan-santa-cruz-regional-dialogue-latin-america-and-caribbean>.

(9) انظر <https://www.ohchr.org/ar/stories/2021/11/report-how-climate-change-affects-human-rights-sahel-region-migrants>.

وجامعة الأمم المتحدة، أجرى المكتب تدريباً لما يقرب من 1 000 من الجهات صاحبة المصلحة حول العالم. كما أصدرت تكليفاً بإجراء دراسات ووضع مواد توجيهية<sup>(10)</sup> لمجالات منها أعمال الحق في التنمية فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار والتصنيع؛ ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛ والحصول على الطاقة المتجددة؛ ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً. وبالتعاون مع جامعة السلام، أجرت المفوضية دراسة عن الممارسات الجيدة في تفعيل الحق في التنمية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وعملت أيضاً على إدماج حقوق الإنسان في جداول أعمال السياسات الدولية، مثل برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(11)</sup>، وواصلت دعم آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالحق في التنمية<sup>(12)</sup>، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية<sup>(13)</sup>، وآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية<sup>(14)</sup>.

9- وفي معرض إشارتها إلى "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، وخطتنا المشتركة، للأمين العام، شددت على الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق عالمي جديد يركز على التضامن والتعاون. ومن شأن حلقة النقاش أن تيسر الترويج لحلول متكاملة للمسائل الحاسمة الراهنة.

10- وشدد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على مركزية الشخص الإنساني في جميع الأنشطة. وأكد أن البرلمانات تستطيع أن تسهم إسهاماً كبيراً في أعمال الحق في التنمية من خلال الاعتماد على حقوق الإنسان لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهدفها العام المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب. وأشار إلى جانبين حاسمين، هما: ضمان تماشي جميع الجهود الإنمائية مع مبادئ حقوق الإنسان؛ والاستفادة من أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

11- وأكد أن البرلمانات تضطلع بدور حاسم لأنها بمثابة الصوت الشعبي لكل بلد. فللبرلمانات سلطات تشريعية وسلطات تتعلق بالميزانية والرقابة لا غنى عنها لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وذكر بعض الأمثلة الناجحة، مثل باراغواي، حيث شارك أعضاء البرلمان في وفود الدول التي مثلت أمام هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشاركوا بنشاط في إنشاء قواعد بيانات عامة لتتبع تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، ناقش البرلمان في رواندا، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، التشريعات القائمة بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية في محاولة لتحسين فرص حصول المراهقين على الخدمات الصحية.

12- وشدد على ضرورة تعزيز الوعي والمشاركة المتبادلين بين أعضاء البرلمانات وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي مرتبط بتعاون طويل الأمد مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وعاهد العزم على العمل عن كثب مع مجلس حقوق الإنسان، وغيره من هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ومفوضية حقوق الإنسان. ومن الملح اتخاذ إجراءات لتحسين حالة جميع حقوق الإنسان. وللاستثمار في المجالات الحاسمة آثار إيجابية طويلة الأجل وبعيدة المدى. غير أن التوجيهات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان أشارت إلى ضرورة أن يكون الاستثمار خالياً من التمييز وأن يكون في متناول الجميع.

13- وذكر أنه يجب على البرلمانات أن تكفل الإنصاف في الوصول. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي مساعدة البرلمانات على هذا الدرب بالشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة

(10) انظر <https://www.ohchr.org/ar/development/publications-and-resources>

(11) انظر <https://www.ohchr.org/ar/development/right-development-and-least-developed-countries>

(12) انظر <https://www.ohchr.org/ar/hrc-subsidaries/iwg-on-development>

(13) انظر <https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-development>

(14) انظر <https://www.ohchr.org/ar/hrc-subsidaries/expert-mechanism-on-right-to-development>

لحقوق الإنسان. ومن شأن الجهود المشتركة أن تدعم الوفاء بالالتزامات بموجب خطة عام 2030 وأن تساعد على جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع.

14- وذكر المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية أن العالم يمر بلحظة حرجية: فأزمة المناخ العالمية، وتزايد عدد الكوارث الطبيعية، والجوائح العالمية الجديدة تعوق التنمية وحقوق الإنسان. ولقد تسببت جائحة كوفيد-19 في حالة طوارئ صحية عامة عالمية غير مسبوقة وفي أكبر أزمة اقتصادية منذ أكثر من قرن، خاصة في الاقتصادات الناشئة، مما أفضى إلى زيادة كبيرة في أوجه عدم المساواة. وينبغي أن تتقيد الطريقة التي يتم بها تناول الانتعاش الاقتصادي والتنمية والاستجابة لإعادة البناء على نحو أفضل بمبادئ الحق في التنمية.

15- وأشار إلى أن حلقة النقاش والاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في آذار/مارس 2023 يركزان على الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لاعتماد إعلان الحق في التنمية ويتيحان فرصاً لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بتعزيز هذا الحق وحمايته. وبصفته مقررراً خاصاً، فهو مسؤول عن تعزيز هذا الحق وحمايته وإعماله، ومن واجبه العمل مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتحقيق هذه الغاية.

16- ودعا المشاركين، ولا سيما دول الجنوب، إلى مناقشة ما يعتبرونه أهم الإنجازات المتعلقة بإعمال الحق في التنمية، وما هي التحديات التي تواجه إدماج هذا الحق في خططهم وسياساتهم الوطنية، وما ينبغي أن تكون عليه الإجراءات والتدخلات الحاسمة من أجل المضي قدماً.

## ثالثاً - حلقة النقاش

### ألف - إسهامات المشاركين في حلقة النقاش

17- شددت ساكيكو فوكودا - بار، نائبة رئيس لجنة السياسات الإنمائية وأستاذة الشؤون الدولية في كلية نيو سكول، على أن معالجة التفاوتات القصوى والتزام الدولة بالعمل التعاوني هما أولويتان عليان لإعمال الحق في التنمية. ومنذ أوائل عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم عدم المساواة وكشفت عن أسبابها الجذرية. وكان أكثر من تضرروا هم السكان المهمشون والمستضعفون - بما في ذلك الأقليات العرقية والإثنية، والشعوب الأصلية، والمهاجرون، والنساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والعمال ذوو الأجور المنخفضة. ومن الأمثلة على ذلك مدينة نيويورك، حيث تضرر الأمريكيون من أصل أفريقي، والأشخاص المنحدرين من أصل أو نسب أمريكي لاتيني، والمهاجرون بصورة خاصة، مما كشف عن المسائل الهيكلية الكامنة المتمثلة في عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والأنماط المهنية المختلفة التي تركز بشدة على النقل والإمدادات الغذائية والرعاية الصحية. كما كانت العواقب الاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقاً للجائحة متفاوتة. وقد تفاقم التفاوت بين الجنسين لأن النساء فقدن وظائفهن أو تركن العمل بشكل غير متناسب بسبب الزيادة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. كما زاد معدل حدوث العنف المنزلي بشكل كبير أثناء فترات الإغلاق. وبشكل غير متوقع، سجلت بلدان من شمال العالم معدلات وفيات أعلى في بداية الجائحة، حيث كانت أرقام الوفيات التراكمية أعلى بأربعة أضعاف مما كانت عليه في البلدان النامية (214 وفاة لكل 100 000 شخص مقارنة بنسبة 58 وفاة لكل 100 000 شخص). غير أن تقديرات زيادة الوفيات المفرطة<sup>(15)</sup> عكست هذا الاتجاه منذ ذلك الحين، حيث بلغت

(15) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الزيادة المفرطة للوفيات على الرابط التالي: <https://www.who.int/news-room/questions-and-answers/item/global-excess-deaths-associated-with-the-COVID-19-pandemic>

النسبة فيما بعد 259 وفاة لكل 100 000 شخص في البلدان المتقدمة النمو مقارنة بنسبة 282 في العالم النامي. ويعكس ذلك الآثار غير المباشرة للاستجابة للجائحة، التي ألحقت أضراراً فادحة بالرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، ودخل الأسر المعيشية، والعمالة والأمن الغذائي، في جملة أمور. ففي عام 2020، غيرت الجائحة اتجاه عقود من التقدم وأجبرت أكثر من 100 مليون شخص على العيش في براثن الفقر المدقع. وعلاوة على ذلك، لاحت في الأفق أزمة ديون متصاعدة أمام كثير من بلدان العالم النامي.

18- وإلى جانب مسائل الفقر، شكل عدم المساواة التحدي الأساسي. فهو ليس مشكلة تتعلق بالفقر والضعفاء فحسب، بل بالنخب أيضاً. وقد أدت الجائحة إلى اتساع الفجوة بين من يعيشون في ثراء فاحش ومن يعيشون في فقر مدقع. وفي تقرير اللامساواة في العالم 2022، أفيد أن دخل الشريحة العليا التي تمثل 0,001 في المائة قد نما بنسبة 14 في المائة. وأفادت منظمة أوكسفام بأن 252 رجلاً يمتلكون ثروة تفوق ثروة بليون امرأة وفاة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي مجتمعات<sup>(16)</sup>. وللنخب القدرة على تخصيص الموارد، ووضع القواعد والمعايير، وتشكيل السياسات والاستثمارات الوطنية، ومنع الإجراءات التي تقوض مصالحها الخاصة. ومن بين الأمثلة التي توضح كيف أدى عدم تماثل القوة إلى توسيع نطاق عدم المساواة خلال الجائحة في عام 2020 كون شركات العلامات التجارية الكبرى في قطاع الملابس قد ألغت طلباتها، مما تسبب في عدم دفع أجور العمال ذوي الأجور المنخفضة في سلاسل القيمة العالمية نظير العمل الذي قاموا به وبالتالي جعلهم يجهدون لتلبية احتياجاتهم اليومية. كما كشفت أوجه عدم المساواة في اللقاحات عن أوجه عدم تماثل القوى في مجال التكنولوجيات الطبية.

19- وأشارت إلى أن هذه الأمثلة قد ألفت الضوء على أهمية إعمال الحق في التنمية في المنعطف الحرج الحالي الذي تشهده التنمية المستدامة. وتكمن أهمية الحق في التنمية في الإطار الدولي لحقوق الإنسان في كونه يرسى التزامات التعاون الدولي - المتمثلة في اتخاذ إجراءات جماعية لمعالجة المشاكل التي لا يمكن حلها من خلال العمل الوطني وحده. ووقع على عاتق الدول والكيانات الأخرى ذات الصلة واجب التعاون لضمان تلبية احتياجات العالم من التطعيم على الصعيد العالمي. وشكلت مبادئ الحق في التنمية عنصراً أساسياً للمضي قدماً في التأهب للجوائح والتصدي لها.

20- وأشار رئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، ميهير كانادي، إلى أنه على الرغم من اعتماد إعلان الحق في التنمية بالتصويت في عام 1986، بأغلبية ساحقة لصالحه، فقد أعيد تأكيد تأييده مجدداً بالإجماع في ما يقرب من 25 صكاً وجدول أعمال دولياً، بما في ذلك اتفاق باريس في عام 2015. غير أن ما يؤسف له أن هذا الحق لم يفعل بشكل فعال. وأنعم السيد ميهير النظر في العقوبات التي تعترض تفعيل هذا الحق على مدى السنوات الخمسة والثلاثين الماضية، وأزال الغموض عن خمس خرافات شائعة بشأن الحق في التنمية.

21- تتمثل الخرافة الأولى في أن الحق في التنمية غامض أو أنه يتسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى بذريعة "التنمية". وهذا غير صحيح لأن الإعلان ينص بوضوح على أن الأفراد والشعوب هم أصحاب الحقوق. والحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف والقائمة بذاتها، وينطوي على ثلاثة استحقاقات - الحق في المشاركة في التنمية والمساهمة فيها والتمتع بفوائدها. ومن شأن الحرمان من أي من هذه الاستحقاقات الثلاثة أن يشكل انتهاكاً للحق في التنمية، مثل السياسات التي تنكر تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني أو العمالة المحلية في مشاريع التعاون الإنمائي. ولا يمكن النهوض بالتنمية إذا انتهكت سياسة إنمائية حقوقاً أخرى لأن طبيعة التنمية بموجب الإعلان تشمل

(16) انظر - <https://www.oxfam.org/en/press-releases/ten-richest-men-double-their-fortunes-pandemic-while-incomes-99-percent-humanity>

إعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً. والخرافة الثانية أن الالتزامات المتعلقة بإعمال الحق في التنمية إما داخلية تماماً أو خارج الحدود الإقليمية تماماً أو جماعية. وهذا غير صحيح لأن الالتزامات التي تعترف بها الدول في الإعلان تنطبق على ثلاثة مستويات - داخلي وخارجي وجماعي. ولا يمكن إعمال الحق في التنمية إلا إذا كان هناك تركيز متساو على سائر المستويات الثلاثة. ومع ذلك، لا تسمح السياسات التي تعتمدها بعض الدول في كثير من الأحيان وفي المقام الأول بحيز كاف للحكومة في دول أخرى، مما يعوق تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ومن الأمثلة على ذلك سياسات القومية اللقاحية، والسياسات التجارية غير المتوازنة، والمشروطيات المالية. والخرافة الثالثة أن واجب التعاون الدولي المكرس في الإعلان قانون غير ملزم ويفتقر إلى الالتزامات الملزمة للدول. وهذا غير صحيح لأن الأساس المعياري لهذا الواجب يركز على مواد مختلفة من ميثاق الأمم المتحدة، تنص أيضاً على أن الالتزامات بموجب الميثاق لها الأسبقية على أي التزامات متضاربة أخرى تعهدت بها الدول في اتفاقات دولية أخرى. كما أن واجب التعاون الدولي يرد بصراحة أكبر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. والخرافة الرابعة أن الحق في التنمية ليس في الواقع حقاً من حقوق الإنسان لأن كثيراً ما تطالب به الدول. وهذا غير صحيح لأن الإعلان يعرّف بوضوح الأفراد والشعوب بوصفهم أصحاب الحقوق، في حين أن للدولة، بوصفها وكيانهم، الحق في المطالبة بوقف الإجراءات التي تتخذها دول أو منظمات دولية أخرى تمنع الدولة من الاضطلاع بواجبها المتمثل في اعتماد سياسات إنمائية وطنية مناسبة. والخرافة الخامسة أن واجب التعاون يجعل التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بالمساهمة بنسبة 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمعونة إنمائية التزاماً ملزماً قانوناً. وهذا غير صحيح لأنه لا يتطلب سوى ألا يربط المانحون مخصصاتهم من المعونة بمشروطيات، وأن يحترموا سيادة الدول المتلقية في وضع سياساتها الإنمائية وتنفيذها. ويلزم تنفيذ التعاون الإنمائي من منظور واجب التعاون مع الاحترام الكامل للحق في التنمية.

22- وخلص إلى أن أفضل ممارسة لتفعيل الحق في التنمية في المستقبل هي اعتماد الصك الملزم قانوناً بشأن هذا الحق وتنفيذه. ويعني عدم وجود معاهدة من هذا القبيل استمرار مسار "ترك الأمور على حالها"، وهو ما لا يريده المجتمع الدولي.

23- وأشارت عطية وارس، الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية المتصلة بها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى أن عملها على الربط بين الحيز المالي وحقوق الإنسان قد بدأ بالمادة 2(3) من إعلان الحق في التنمية، التي تدعو إلى التوزيع العادل لفوائد التنمية، بما في ذلك من خلال تقاسم تلك الفوائد على الصعيد العالمي. فقبل خمسة عشر عاماً، واجهت، بصفتها محامية ضرائب، لحظة مؤثرة في مساعيها لمعرفة كيفية ربط حقوق الإنسان بالتمويل وفهم الروابط بينهما، والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية في بلدها، حيث كانت لا تزال أوجه الضعف قائمة.

24- وقد توصلت إلى خمسة استنتاجات في عملها بشأن حقوق الإنسان والحيز المالي. أولاً، إن حقوق الإنسان والتنمية مترابطتان بطرق عديدة بحيث لا يمكن للمرء أن يطبق سياسة حقوق الإنسان دون النظر في السياسة الإنمائية منذ البداية. وشددت على أهمية البرلمانيين في تعزيز حقوق الإنسان والحاجة إلى معالجة المسائل الجنسانية في عمليات التنمية. وثانياً، من الأهمية بمكان النهوض بالسياسات التي تربط بين الحقوق والموارد - فالحقوق تحتاج إلى موارد، والموارد يجب استخدامها لإعمال الحقوق. وقد تناولت هذه المسائل في منشوراتها بشأن الضرائب والتنمية وتمويل أفريقيا، وفي تقاريرها المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان. وثالثاً، هناك حاجة إلى أن تعزز بلدان كثيرة نظمها المالية لأنها تواجه أخطاراً متراكمة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، وأعباء الديون الخارجية، والتضخم، وهي مشاكل عالمية



تعالج الآن معالجة شاملة في إطار الحق في التنمية. ورابعاً، ثمة حاجة إلى طمس الحدود بين المساحات التقنية وغير التقنية المزعومة. وفي آذار/مارس 2022، أرسلت هي والعديد من المكلفين الآخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسالة مشتركة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مشيرين فيها إلى عدم ملائمة الحل ذي الركيزتين وكيف أنه قد يفيد في نهاية المطاف البلدان المرتفعة الدخل تاركاً البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نمواً، خارج نطاق تلك المناقشة، مما يضر بها<sup>(17)</sup>. ومن المهم مراعاة أوجه عدم المساواة هذه القائمة ليس فقط على الصعيد الوطني، بل أيضاً على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وخامساً، هناك حاجة إلى إصلاح النظام المالي العالمي، سواء من خلال النظم المالية أو من خلال النظم الإنمائية. ومن الضروري ضم المساحات من أجل كسر الجمود. وأعربت عن ترحيبها بمشاركة المندوبين ومساهماتهم في تقريرها المقبل إلى الجمعية العامة عن الهيكل المالي العالمي.

25- وفي الختام، قالت فيما يتعلق بمسارات السياسة العامة لإعمال الحق في التنمية إنه من الأهمية بمكان مواصلة الاعتماد على الشفافية وإتاحة المعلومات، والمشاركة المستتيرة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وإتاحة الموارد وتوزيعها. ودعت أيضاً إلى إنشاء ولاية لمقرر خاص يكون معنياً بمسائل الشباب، لأن العديد من المسائل المحددة تنشأ في هذا المجال. واستعرضت التقدم المحرز في مجال الحق في التنمية على مدى السنوات الخمسة والثلاثين الماضية، وأشارت إلى مثل إثيوبيا مفاده أننا "لا ننظر إلى قاع البئر إلا عندما تجف المياه". وفي الوقت الحالي، تنظر البشرية إلى قاع البئر قبل أن تجف المياه، إلا أن منسوب المياه منخفض جداً وتحتاج البشرية إلى أتملاً بالمياه قبل أن تجف البئر.

26- وأعرب أوردوخان قهرمان زاده، الرئيس المعين لمنظمة شباب حركة عدم الانحياز، عن التزام منظمته بتنفيذ إعلان الحق في التنمية في الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لاعتماده. وقال إن الحق في التنمية يشمل جميع حقوق الإنسان الأخرى ويتضمن مبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمساءلة والتعاون الدولي. والحق في التنمية يخول كل إنسان الحق في التحسين المستمر لرفاهه.

27- ويشكل شباب حركة عدم الانحياز ما يقرب من 90 في المائة من الشباب على الصعيد العالمي. وقد افتتحت منظمة شباب حركة عدم الانحياز قبل أكثر من عام تحت اسم "شبكة شباب حركة عدم الانحياز"، في أول مؤتمر قمة كامل لها عقد في باكو، بمشاركة ممثلي الشباب من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز البالغ عددها 60 دولة. وقد شاركت بنشاط كمنبر مشترك لممثلي الشباب من تلك البلدان لتبادل الأفكار حول التحديات الحالية التي يواجهونها في ضمان تحقيق تقدم مستدام وتقديم الحلول. وشكل الحق في التنمية، ولا سيما في سياق الشباب، مسألة ذات أولوية في جدول أعمالها.

28- ولقد أعاققت أوجه عدم المساواة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية إعمال حق الشعوب التي تعيش في البلدان النامية في التنمية. وكان نقشي جائحة كوفيد-19 واستمرارها لمدة ثلاث سنوات بمثابة ضربة كبيرة وأدى إلى توسيع الفجوات القائمة. وأقر مجتمع الشباب في حركة عدم الانحياز، مع دخوله تدريباً حقيباً ما بعد جائحة كوفيد، بالحاجة إلى الانتعاش والتنمية المستدامين، مما من شأنه السماح بإعمال الحق في التنمية إعمالاً فعالاً. ويتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حالياً مزيداً من الاهتمام وتعبئة الجهود من جانب كل من الدول النامية والمتقدمة في جميع أنحاء العالم. وقد منحت الوثيقة الختامية التي اعتمدت في مؤتمر القمة الثامن عشر لحركة عدم الانحياز الأولوية لتعزيز الحق في التنمية وحمايته، وشددت على الحاجة إلى إيجاد إطار عملي لضمان إعمال ذلك الحق. ورحبت منظمة شباب حركة عدم الانحياز بالقرار 10/48 الذي اعتمدته مجلس حقوق الإنسان في 8 تشرين الأول/

(17) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=27165>.



أكتوبر 2021، والذي أكد المجلس من خلاله أنه لا يمكن التمتع بالحق في التنمية إلا في إطار شامل للجميع وتعاوني على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وأبرز، في هذا الصدد، أهمية أن تُشرك في المناقشات المتعلقة بالحق في التنمية منظومة الأمم المتحدة، بما فيها وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، كلّ في إطار الولاية المنوطة به، والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها المنظمات المالية والتجارية، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، والعاملين في مجال التنمية، وخبراء حقوق الإنسان، والجمهور على جميع المستويات. ولذلك، دعا شباب حركة عدم الانحياز الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها الخاصة إلى منح الأولوية للحق في التنمية في استراتيجياتها وخطط عملها، والعمل عن كثب مع منظمات الشباب حول العالم.

29- ويندرج عدد كبير من الشباب الذين يعيشون في بعض الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تحت فئة الشباب الضعفاء من حيث التحديات وأوجه عدم المساواة المتصلة بالتنمية. وينبغي أن تراعي النهج والسياسات الجديدة للتنمية والإدارة الدوليتين حالة الشباب الذين يعيشون في تلك البلدان والتحديات التي يواجهونها واحتياجاتهم. فإعمال حق الإنسان في التنمية هو بمثابة دورة مستمرة من المشاركة والإسهام والتمتع بهذا الحق، يشكل الشباب مركزها. وينبغي لدول العالم المتقدم النمو والعالم النامي أن توحّد جهودها لتمكين الشباب، الذين هم صانعو التغيير الحاليين وقادة المستقبل، بمنحهم الفرص والمنابر اللازمة لمناقشة الأفكار بشأن التحديات الراهنة وتبادلها والتوصل إلى حلول مبتكرة وفعالة. واختتم كلمته بالتأكيد مجدداً على دعم منظمته لمنظومة الأمم المتحدة في التزامها بترجمة الخطاب المتعلق بالحق في التنمية إلى أفعال.

## باء - المناقشة التفاعلية

30- تناول الكلمة في المناقشة التفاعلية ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وأذربيجان (باسم حركة عدم الانحياز)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبحرين، وبنغلاديش، وتايلند، وجزر البهاما (باسم الجماعة الكاريبية)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وكازاخستان (باسم أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان)، وكوبا، وكوت ديفوار (باسم المجموعة الأفريقية)، وماليزيا، والمغرب، وملديف (باسم ملديف، وفانواتو)، والمملكة العربية السعودية (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وموريتانيا. وتدخل أيضاً ممثلون عن الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. ولم تتمكن الدول التالية من الإدلاء ببيانات بسبب ضيق الوقت: الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وبنن، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والسلفادور، والسنغال، وسورينام، والصين، والعراق، وكابو فيردي، وكمبوديا، ومصر، وملاي، وناميبيا، ونيبال، والهند<sup>(18)</sup>. ولم تتمكن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من الإدلاء ببيان بسبب ضيق الوقت.

31- وتناول الكلمة ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ورابطة حقوق المرأة في التنمية (باسم مبادرة الحقوق الجنسية، ومنظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في آسيا والمحيط الهادئ)، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، ويوفنتوم (Iuventum, eV)، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان. ولم تتمكن المنظمات التالية

(18) انظر <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/51/Pages/Statements.aspx?SessionId=61&MeetingDate=15/09/2022%2000%3a00%3a00>

من الإدلاء ببيانات بسبب ضيق الوقت: مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، ورابطة شنشي للمتطوعين الوطنيين<sup>(19)</sup>.

32- وأشار عدة متكلمين إلى أن التحديات المتعددة التي تواجهها البشرية حالياً من حيث الوقود والغذاء والتمويل وتغير المناخ قد تسببت في آثار اجتماعية واقتصادية غير مسبقة. فقد أدت إلى تآكل عقود من المكاسب الإنمائية. وأشار بعض المندوبين إلى أن تلك الأزمات قوضت قدرات الدول، ولا سيما البلدان النامية، على الاستثمار في التنمية البشرية والهياكل الأساسية المستدامة. ولقد فاقمت جائحة كوفيد-19 أوجه عدم المساواة القائمة. ولا تزال النزاعات المسلحة تسبب مشاكل تتجاوز مواقعها بكثير. وتقوض جميع هذه الأزمات المتعددة الأوجه التمتع بسائر حقوق الإنسان، وتشكل على وجه الخصوص تحديات خطيرة لإعمال الحق في التنمية. وهناك حالياً حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حوار وتعاون دوليين، وتضامن عالمي، واتباع نهج كلي ومتكامل من أجل التصدي للتحديات العالمية العديدة التي تواجهها البشرية.

33- وسلم المندوبون بأن الحق في التنمية جزء لا يتجزأ من سائر حقوق الإنسان وأنه عنصر أساسي لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية الأخرى. وأكدوا من جديد دعمهم والتزامهم بتنفيذ الحق في التنمية واعتبروا أن السياسات أدوات أساسية لإعمال هذا الحق على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وكررت مجموعة من البلدان التأكيد أنها تعتبر الحق في التنمية قوة من أجل استقرار الشعوب وأمنها. وأعاد أحد الوفود التأكيد على أن إعمال الحق في التنمية، من خلال السياسات الوطنية والدولية، يمهّد الطريق للعدالة الاجتماعية، ومنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وصلاحية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة. وأعربت عدة وفود عن أسفها لأن ذلك الحق لم يفعل عملياً بعد، بعد انقضاء 35 عاماً على اعتماد إعلان الحق في التنمية. ولا بد من تحديد العقوبات التي قد تقوض التقدم نحو الإعمال الفعلي للحق في التنمية وإزالتها. وذكر أحد الوفود أن أوجه التفاوت الناجمة عن النزاعات وتغير المناخ والاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية تشكل عقبات أمام الحق في التنمية وينبغي الاعتراف بها ومعالجتها في ذكرى إعلان الحق في التنمية. وشدد بعض المشاركين على أن الدول هي المسؤولة الرئيسية عن صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية الرامية إلى تعزيز إعمال الحق في التنمية، وأنه من المهم تعبئة الإرادة السياسية لتنفيذها.

34- وأكد العديد من المتكلمين من جديد أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، وأن جميع جوانب التنمية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. وشدد أحد الوفود على أن التنمية الاقتصادية غير كافية: فالتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية ضرورية أيضاً لتحقيق الرخاء والكرامة البشريين. وشددت مجموعة من البلدان على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. ورأت مجموعة أخرى من البلدان أن تفعيل الحق في التنمية شرط مسبق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة التمييز بوضوح بين موقف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والحق في التنمية. وشددت مجموعة من الدول على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قد استندت إلى إعلان الحق في التنمية وأن الحق في التنمية عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر عدة ممثلين أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها مترابطان ويعزز كل منهما الآخر: فتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع يتطلب إعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً وغير تمييزي، كما يسهم بلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إعمال جميع الحقوق والحريات الأساسية.

(19) المرجع نفسه.

وأشارت إحدى الدول إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دفع هذين البرنامجين معاً إلى الأمام وأن يضع هذا الهدف نصب عينيه من خلال التعاون والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة.

35- وأبرز عدة مندوبين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني واجب التعاون بين الدول والمجتمع الدولي بوصف ذلك عاملاً حاسماً في إزالة العقبات التي تعترض التنمية. ودعا بعض المندوبين إلى تعزيز التضامن والشراكات بين مختلف الكيانات الإنمائية، بما في ذلك البلدان الضعيفة والدول المانحة والمنظمات الدولية، في جمع الأموال وزيادة الاستثمار في الحد من الفقر والحماية الاجتماعية والهياكل الأساسية، فضلاً عن التنمية المراعية للمناخ. ورأت إحدى المنظمات أن التعاون الدولي العملي ضروري لتزويد البلدان النامية بالتسهيلات المناسبة، مما يسمح بحماية مواطنيها من الاستبعاد والتهميش. ولاحظت منظمة أخرى أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تسترشد بالمشاركة المجدية وتولي زمام الأمور محلياً، ويجب منح الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الأولوية على المشروطيات النقدية والضريبية والتجارية.

36- وتشاطرت وفود عديدة الممارسات والمساهمات الجيدة في أعمال الحق في التنمية. وقدمت بعض البلدان أو مجموعات البلدان خططها الوطنية أو الإقليمية للتنمية، بما في ذلك الأهداف والتدابير والإنجازات في مكافحة الفقر، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الهياكل الأساسية، وإعادة هيكلة النظام المالي، وإنتاج الطاقة النظيفة، والنهوض بالرقمنة. وركزت إحدى الدول على المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة في إطار التنمية الشاملة للجميع وشددت على أهمية بناء نظم حوكمة فعالة. وشددت دولة أخرى على موازنتها الدقيقة بين إنقاذ الأرواح وسبل العيش أثناء الجائحة والتعافي. وأشارت إحدى الدول إلى مساهماتها في التضامن الدولي لصالح الدول الأخرى المتأثرة بالزلازل والكوارث. وعرضت إحدى المنظمات الدولية عملها فيما يخص المساهمة في تكامل التجارة الإقليمية لتعزيز التصنيع وإيجاد فرص عمل لائقة.

37- وشدد العديد من المشاركين على ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي لجعله أكثر عدلاً وإنصافاً. وشدد أحد الوفود على ضرورة أن يوجه إطار الحق في التنمية عملية وضع اتفاقات التجارة والاستثمار والديون، سواء أكانت متعددة الأطراف أو ثنائية، وأن يرشدها من أجل إزالة آثارها السلبية على بلدان الجنوب. وانتقد بعض المندوبين الجزاءات الانفرادية، التي لها آثار ضارة على حق الدول المستهدفة في التنمية، ودعوا إلى وضع سياسات جماعية مناسبة لإزالتها. ورأى أحد الوفود أنه ينبغي إدراج العقوبات التي تسببها التدابير القسرية الانفرادية التي تحول دون أعمال حقوق الإنسان في جميع المناقشات السياسية والأكاديمية بشأن الحق في التنمية. وشدد مشاركون آخرون على الحاجة إلى تسريع العمل المناخي للحد من الأثر السلبي لتغير المناخ على التنمية. ولاحظ المشاركون أيضاً أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع أمران أساسيان للتنمية.

38- وشددت بعض البلدان على أهمية اتباع نهج إقليمي إزاء التنمية المستدامة، من خلال وضع استراتيجية على نطاق المنطقة برمتها أو توفير منبر للعمل الجماعي الإقليمي. ولاحظت مجموعة من الدول أن تفعيل الحق في التنمية قد أصبح أمراً حاسماً لاستمرار بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن هناك حاجة إلى شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية للتغلب على التحديات التي تواجهها. وأشارت مجموعة من الدول إلى أن السبب في صياغة مفهوم الحق في التنمية أصلاً ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستعمار وتجارة الرقيق اللذين لهما عواقب وآثار طويلة الأمد. ولذلك، فإن جميع المناقشات المتعلقة بالحق في التنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار عواقب هاتين الظاهرتين وأن تنظر في تعويض البلدان والضحايا اللذين تأثروا سلباً.

39- وشددت عدة دول على ضرورة صياغة واعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية وعلى الدور الحاسم لذلك الصك في أعمال ذلك الحق من حقوق الإنسان إعمالاً فعالاً. ودعت مجموعة من

الدول إلى اختتام مبكر للمناقشات الجارية بين أعضاء الفريق العامل المعني بالحق في التنمية بشأن نص مشروع اتفاقية الحق في التنمية، وحثت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان على ضمان تفعيل الحق في التنمية على سبيل الأولوية، بوسائل منها وضع اتفاقية. واقترحت بعض منظمات المجتمع المدني أن يعيد مجلس حقوق الإنسان النظر في إدراج إعلان الحق في التنمية في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. وشجعت بعض الدول جميع الأطراف على القيام بدور نشط في الحدث الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى اعتماد إعلان الحق في التنمية المقرر عقده خلال الدورة الثانية والخمسين للمجلس، في عام 2023.

40- وطرح المشاركون أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش، بما في ذلك ما يلي: كيف يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول مثل المجتمع المدني والمشاريع التجارية أن تكمل جهود الدول بشأن الانتعاش الاقتصادي والنمو بعد الجائحة؛ وما الذي يلزم عمله لإعمال الحق في التنمية؛ وكيف يمكن أيضاً تعزيز الاعتراف بالحق في التنمية كالتزام دولي فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو؛ وكيف يمكن القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف الجنساني لضمان الحق في التنمية للجميع، وعدم ترك أي شخص خلف الركب؛ وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من أزمات مثل تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 بشأن ضرورة تسريع تفعيل الحق في التنمية.

#### رابعاً - ملاحظات ختامية أدلى بها المشاركون في حلقة النقاش

41- أعربت السيدة فوكودا - بار عن تقديرها للبيانات المتبصرة العديدة التي أدلى بها المندوبون والتي توضح مختلف الطرق التي شكلت بها جائحة كوفيد-19 تحديات للتنمية. ولقد شكل فشل التعاون الدولي نقطة ضعف رئيسية في الاستجابة للجائحة. وأقرت بأن الجائحة تمثل تحدياً عالمياً وتحتاج إلى استجابة عالمية. ويحتاج العالم إلى استجابات أقوى بكثير وأكثر استباقية من العمل الجماعي الدولي في بعض المجالات، مثل تطوير وتوزيع العلاج واللقاحات ووسائل التشخيص. وأشارت إلى أن المتكلمين أثاروا أسئلة أعمق بكثير بشأن مسائل مثل النظم الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة ومجالات أخرى كثيرة. واعتبرت، بصفتها خبيرة اقتصادية من الأوساط الأكاديمية، أن هناك حاجة، فيما يتعلق بتفعيل الحق في التنمية، إلى نهج سياساتية عملية في العمل التعاوني الدولي من أجل تعزيز التأهب للجوائح والتصدي لها على أساس المبادئ الواردة في إعلان الحق في التنمية.

42- وأشار السيد كانادي إلى أن عدداً من الوفود أعرب عن أسفه لأن تفعيل هذا الحق لا يزال يشكل تحدياً كبيراً على الرغم من اعتماد إعلان الحق في التنمية قبل 35 عاماً. ورداً على الأسئلة التي طرحها المشاركون، شدد على أن مسار "ترك الأمور على حالها" هو المشكلة ويجب تغييره. ويمكن السعي إلى تحقيق ذلك من خلال اعتماد العديد من جداول الأعمال على المستوى الدولي أو الإقليمي، مثل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فما لم تستند هذه الاتفاقات إلى مبادئ معيارية، من المحتم أن تفشل لأنها تنبني على نماذج للتعاون الإنمائي قائمة على الإحسان عوضاً عن واجب التعاون وافترض أن التعاون الدولي والتنمية هما من الاهتمامات المشتركة للبشرية. وتمثل أهداف التنمية المستدامة أمثلة رئيسية على ذلك. وأشارت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية في دراستها المواضيعية الأولى إلى أن خطة عام 2030 قد خرجت بالفعل عن مسارها، حتى قبل جائحة كوفيد-19<sup>(20)</sup>. وهناك تباطؤ منذ عام 2015 في التقدم نحو تحقيق كل هدف وغاية من

أهداف الخطة، بسبب التباطؤ المطرد في وسائل تنفيذ غايات من الهدف 17 والغايات (أ) و(ب) و(ج) من الهدف 16 السابق، التي تستند جميعها إلى التعاون الدولي. وما لم يتم الاضطلاع بالتعاون الدولي كواجب، فإنه من المستحيل تحقيق أي من هذه الأهداف الدولية. ولا بد من إقامة جميع السياسات وجدول الأعمال على إطار معياري تكون فيه التنمية حقاً وليس صدقة، ويقع على عاتق الدول واجب التعاون فيما بينها.

43- وأشارت السيدة وارييس إلى ضرورة التحرك نحو ضمان أن يكون التمويل تدريجياً وإيجابياً وتطليعاً. وينبغي تناول التنمية من وجهة نظر متضافرة. ولقد علّمت الجائحة البشرية ووفرت لها مساحة للتفكير بطريقة أخرى، وإعادة النظر في ما كان يعتبر عادياً، وقلب بعض الافتراضات السابقة. وقد أتاحت فرصة لإعادة النظر في الهيكل المالي القائم والبحث عن سبل بديلة للمضي قدماً. ولطالما أدت حالات الطوارئ إلى جعل الأشخاص يفكرون "خارج الصندوق" لفترة زمنية محددة، ولكنهم يعودون دائماً إلى الوضع الأصلي دون إجراء تغييرات جوهرية. وشددت على أن الأزمات لم تنته بعد؛ بل أصبح هناك طبقات أكثر من الأزمات، لذلك من الضروري التفكير والبحث عن مسارات بديلة. وخلصت إلى أن الدرس المهم لا يتعلق بالتنسيق بل بالتعاون. ويمكن اتخاذ القرارات السياسية بشكل أسرع بكثير من ذي قبل إذا وُجد تعاون، مما يسمح بمزيد من التقدم بسرعة أكبر. وأعربت عن أملها في أن يخطو العالم خطوات كبيرة في غضون السنوات الـ 35 القادمة. ولاحظت أيضاً أن الحماية تعمل ضد الصالح العام وأن النزعة القومية تؤدي إلى تفاقم العديد من المشاكل المعاصرة.

44- وأشار السيد قهرمان زاده إلى ضرورة ضمان تمتع الشباب، الذين عادة ما يعتبرون بمثابة فئة ضعيفة في معظم المجتمعات، تمتعاً كاملاً بالحقوق والحريات الأساسية. وأشار إلى أنه للاستثمار في مستقبل الشباب، من الضروري إيلاء اهتمام وثيق للتعليم وتزويد الشباب بالمهارات والمعارف اللازمة لإحداث تغييرات إيجابية في المجتمعات. وقال إن شباب حركة عدم الانحياز يرغب في العمل بشأن هذه المسائل وجلب الشباب إلى الحوار. واقترح أن تتاح للشباب مشاريع حقيقية ومؤتمرات قمة حقيقية ومؤتمرات حقيقية. ودعا جميع الدول والمنظمات الدولية والمشاركين الآخرين إلى الانخراط في الحوار مع الشباب. وأعرب عن اعتقاده بأنه يمكن بناء مستقبل أفضل للجميع بمشاركة شباب حركة عدم الانحياز وبالشراكة مع جميع البلدان. وينبغي أن يتم ذلك بالتضامن وبحلول موجهة نحو تحقيق النتائج تنشأ عن الحوار وعن مناقشات مثل حلقة النقاش هذه.